

إلى: زيد رعد الحسين، المفوض السامي للأمم المتحدة لحقوق الإنسان
نسخة إلى: لورينت سافير، كبير منسقي الاتصال الخارجي (Isauveur@ohchr.org)

إن الشبكة العالمية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (ESCR-Net) هي أكبر شبكة منظمات ونشطاء معنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والعدالة البيئية من منظور حقوق الإنسان، وهي مكونة من أكثر من 280 منظمة وفرداً، هم أعضاء من 75 دولة. العديد من أعضاء الشبكة العالمية – وبينهم المشاركون في الفريق العامل المعني بمساءلة الشركات – يتواصلون عن قرب مع المفوضية السامية لحقوق الإنسان. إننا نثمن كثيراً الدور الذي تلعبه المفوضية السامية ونثمن التزامها بتعزيز وحماية حقوق الإنسان للجميع.

نكتب إليكم بشأن إعلان المفوضية السامية بتاريخ 16 مايو/أيار 2017 عن شراكة "غير مسبقة" لمدة 5 سنوات مع ميكروسوفت. أشارت المفوضية السامية إلى أن "كجزء من الاتفاق، سوف توفر ميكروسوفت منحة بمبلغ 5 ملايين دولار دعماً لنشاط مكتب الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. يمثل هذا مستوى غير مسبوق من الدعم من منظمة بالقطاع الخاص". سعت أمانة الشبكة العالمية لمزيد من المعلومات من المفوضية السامية، ونثمن كثيراً المعلومات التي حصلنا عليها. من بين جملة أمور، نفهم أن هذا يعني أن المفوضية السامية وميكروسوفت قد دخلا في اتفاق تمويل ودعم مجاني، وأن المفوضية السامية لديها سياسة داخلية بشأن الشراكات مع قطاع الأعمال التجارية، تضم ضرورة مراعاة العناية الواجبة على صلة بالشراكات المقترحة، وأن المفوضية السامية غير قادرة على إتاحة الاتفاقات أو السياسات علناً في الوقت الحالي، علماً بأنها تعكف حالياً على مراجعة هذه القاعدة داخلياً، وأن ميكروسوفت لن تتدخل في استخدام التمويل المقدم، باستثناء أربعة أسس متفق عليها للأنشطة¹، وأن المفوضية السامية ستقدم تقارير سنوية لميكروسوفت حول كيف تم إنفاق التمويل.

لكن رغم المعلومات الإضافية المقدمة من المفوضية، فإن العديد من أعضاء الشبكة العالمية لديهم بواعث قلق جديدة إزاء الشراكة بين المفوضية وبين شركة، نظراً للتأثير المتصور أو الحقيقي للشركات على استقلالية المفوضية السامية. هناك قلق عالمي كبير إزاء زيادة نفوذ الشركات في مؤسسات صناعة القرار المحلية والدولية. كما ورد في مشروع هيمنة الشركات الخاص بالشبكة العالمية فإن "هيمنة الشركات" مصطلح يشير إلى سبل تفويض الشركات لتحقيق حقوق الإنسان وحماية البيئة عن طريق ممارسة نفوذ غير مستحق على صناعات القرار المحلي والدولي وعلى المؤسسات العامة. في شتى أنحاء العالم، تأثرت حقوق الإنسان في مجتمعات عديدة عندما قامت مصالح الشركات – بدلاً من التزامات حقوق الإنسان والمصلحة العامة والمشاركة العامة – بتشكيل السياسات والممارسات والمؤسسات. حدث هذا بعدة سبل، بما يشمل عن طريق التدخل في السياسات والتشريعات²، واستغلال المجتمع، والدبلوماسية الاقتصادية، والتدخل في عمل القضاء، وخصخصة خدمات الأمن العام، وعن طريق ممارسات الباب الدوار.

ممارسات هيمنة الشركات هذه عريضة النطاق والأثر على التمتع بحقوق الإنسان على مستوى العالم. لاحظ أصحاب الولاية في إجراءات الأمم المتحدة الخاصة أنساقاً من النفوذ غير المتناسب للمصالح الخاصة على صناعة القرار الخاصة باستعمال الأرض على سبيل المثال³، والصحة⁴، والغذاء⁵. أشارت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ومعلقون آخرون إلى الصلة بين أساليب الشركات في إقناع الحكومات بتحقيق مصالحها وتراجع الثقة في نزاهة الحكومة وعملية صناعة القرار الحكومية⁶ اتخذت

¹ نفهم أن هذه الأنشطة هي: (1) حقوق الإنسان على الإنترنت (أي الدعم المالي لنشاط المفوضية السامية بهذا المجال [حرية التعبير، إلخ]). (2) الابتكار والتكنولوجيا، بما يشمل تمويل وإنشاء "المنظور الحقوقي" وهي منصة معلوماتية. (3) الأعمال التجارية وحقوق الإنسان (أي الدعم المالي لنشاط المفوضية السامية بشأن المبادئ التوجيهية، إلخ). (4) التواصل الخارجي/الإعلام.

² عندما تمارس الشركات نفوذاً غير مستحق – عن طريق ممارسات ضغط ملتوية والمنح والمنع، و/أو رعاية حملات أو تبرعات أخرى – على المشرعين وصناع السياسات للوصول إلى صناعات القرار النافذين أو للتأثير بغير وجه حق على مسودات تشريعات أو سياسات أو عمليات انتخابية لدعم مصالح الشركة وليس التزامات حقوق الإنسان ومعايير البيئة.

³ تقرير المقرر الخاص المعني بالسكن اللائق كمكون من مكونات الحق في مستوى معيشة لائق، والحق في عدم التمييز في هذا السياق، UN Doc. A/70/270 (4 أغسطس/أب 2014) فقرة 55.

⁴ تقرير المقرر الخاص المعني بحق الجميع في التمتع بأعلى مستوى ممكن من الصحة البدنية والعقلية، UN Doc. A/69/299 (11 أغسطس/أب 2014) فقرة 4.

⁵ تقرير المقرر الخاص المعني بالحق في الغذاء، UN Doc. A/HRC/34/48، مارس/أذار 2017، فقرة 87.

⁶ انظر على سبيل المثال:

الحكومات خطوات جادة للفصل بين "تنظيم الصناعات" (بما يشمل الأفراد والهيئات والكيانات التي تسهم في أو يمكنها الإسهام في صوغ وتنفيذ وإدارة وإنفاذ السياسات المؤثرة على صناعات بعينها)، و"المصالح التجارية وغيرها من المصالح" الخاصة بهذه الصناعات.⁷

الحياد مهم للغاية لنشاط المفوضية السامية لحقوق الإنسان. كما ورد في القرار [A/RES/48/141](#) المنشئ لولاية المفوضية السامية، فهناك "ضرورة للاسترشاد في تعزيز جميع حقوق الإنسان وحمايتها بمبادئ الحياد الموضوعية واللاانتقائية". من هذا المنطلق، نقر بأن المفوضية السامية تشترك في حوار مع القطاع الخاص بشأن منع والتصدي لانتهاكات حقوق الإنسان. لكن المشاركة في هذا الحوار أمر منفصل تماماً عن قبول مبالغ مالية كبيرة من شركات لتحقيق ولاية المفوضية السامية. ينص ميثاق الأمم المتحدة على أن الدول الأعضاء هي المسؤولة عن تغطية نفقات أنشطة الأمم المتحدة بواسطة الإسهامات المالية.⁸ وبشكل أكثر تحديداً فإن قرار الجمعية العامة [A/RES/48/141](#) المنشئ للمفوضية السامية "تطلب إلى الأمين العام أن يوفر ما يلزم من الموظفين والموارد من الميزانية العادية الحالية والميزانيات العادية المقبلة للأمم المتحدة لتمكين المفوض السامي من أداء ولايته، دون تحويل للموارد من برامج الأمم المتحدة وأنشطتها الإنمائية". من ثم فإن الميزانية العادية للأمم المتحدة هي التي يجب أن تمول جميع الأنشطة المكلفة بها المفوضية السامية بموجب الولاية من الجمعية العامة وهيئاتها مثل مجلس حقوق الإنسان. لكن في واقع الأمر فالميزانية العادية تخصص 3.5 في المائة فحسب من إجمالي ميزانية الأمم المتحدة الإجمالية لركن حقوق الإنسان.⁹ من المهم الإقرار بالفروق بين الدول والشركات. الدول مكلفة بالوفاء بالتزاماتها واحترامها، وبحمية حقوق الإنسان وكفالتها، ويمكن للمواطنين الدخول في ممارسات ديمقراطية (بمختلف الأشكال والدرجات) لضمان أن أفعال وتصرفات سلطات الدولة تمثل مصالحهم. على النقيض، فإن الغرض الرئيسي لكل الأعمال التجارية – من الشركات الأكثر تقدماً فيما يخص النشاط المجتمعي إلى أكثرها طرفاً في الإساءة – هو جني الأرباح رغم تزايد الضغوط على الشركات لاحترام حقوق الإنسان وحماية البيئة. الحق أن رغم أوجه التقدم العديدة في السنوات الأخيرة، فالأمم المتحدة نفسها أشارت للحاجة إلى تقوية تنظيم الشركات في ظل المناخ الحالي، كما ورد في العملية الرسمية لمجلس حقوق الإنسان، نحو تطوير اتفاقية دولية ملزمة للشركات بشأن حقوق الإنسان.¹⁰

من المهم للغاية أن تحافظ مؤسسات حقوق الإنسان الدولية مثل المفوضية السامية على استقلالها الفعلي والمتصور عن مصالح الشركات. نحن لا نقترح إطلاقاً أن نمة نقص في النزاهة عند المفوضية السامية. لكن يقلقنا التأثير المحتمل لمثل هذا الاتفاق على نشاط المفوضية السامية والضرر الذي قد تجلبه مثل هذه الاتفاقات من حيث تصورات الرأي العام عن نشاط المفوضية السامية، لا سيما في ظل نقص الشفافية. إن التفاعلات جراء شراكة رسمية – لا سيما عندما تحتوي على دعم مالي متجدد إذا أعجبت الشركة بالترتيب القائم – قد يؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر أو قد يتخذ مظهر التأثير على توجه أنشطة حقوق الإنسان بالمفوضية السامية بشكل عام، وتحديداً ما يخص احترام التدقيق في أنشطة ميكروسوفت التجاري (إذا نشأت الحاجة إلى ذلك) أو أمور أخرى تتصل بالشركات وحقوق الإنسان قد تؤثر على أنشطة ميكروسوفت وشركات أخرى. تعلم شبكتنا بالتحديات التمويلية الكبيرة التي تواجه المفوضية السامية وضرورة انتهاج مقاربة استباقية للتصدي لهذه التحديات عن طريق زيادة التبرعات الطوعية، وأعضاؤنا ملتزمون بدعم التمويل المناسب والعمل الفعال للمفوضية السامية. من ثم، فإن أعضاء الشبكة العالمية يطالبون الدول بتقديم التمويل الكافي للمفوضية السامية، بما يسمح لها بتحقيق ولايتها وتخفيف الحاجة للحصول على تمويل من الشركات.

في الحد الأدنى، مطلوب شفافية كاملة فيما يخص شروط الدعم المالي (وغير المالي) المقدم من ميكروسوفت، وكذلك الشفافية حول جميع السياسات والإجراءات والضمانات التي تطبقها المفوضية السامية لضمان ألا يؤثر الاتفاق على أنشطتها. هذا ضروري لطمأنة الجمهور إلى أن الشركات متعددة الجنسيات لا تملئ شروطها على عمل المفوضية السامية لحقوق الإنسان. أثناء وضع سياسة بشأن الشراكات الخاصة بالتمويل، لا بد من الاستدلال بمبادئ منها الشفافية (مثل وجود مطلب بأن يُنشر أي اتفاق مع مانحين بالكامل). سياسة استقبال التمويلات يجب أن تُعادل بالقدر الكافي بواعث قلق التدخل بغير وجه حق ومحاولات استيلاء الشركات، التي أثبتت. كما أن هذه الشراكة مع مايكروسوفت والشراكات مع القطاع الخاص في المستقبل، يجب على الأقل أن تستند **بالتعليق العام رقم 24** الصادر عن لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والذي يحتوي على توصيات قوية في شأن استيلاء الشركات.

بصفة المفوضية السامية "هيئة الأمم المتحدة الأساسية التي لديها ولاية تعزيز وحماية حقوق الإنسان للجميع، وقيادة جهود حقوق الإنسان العالمية والحديث جهرا بشكل موضوعي في وجه انتهاكات حقوق الإنسان على مستوى العالم"¹¹ فإن الثقة المستمرة من قبل المجتمعات في شتى أنحاء العالم في المفوضية السامية هي مسألة ضرورية للغاية. ولطالما تطلع أعضاء وحلفاء الشبكة العالمية إلى المفوضية السامية من أجل دعم المقاربات البناءة والتشاركية في التصدي لانتهاكات حقوق الإنسان والظروف البيئية وراء هذه الانتهاكات، وكذلك ما يخص وضع المعايير الحقوقية والهياكل والممارسات الحقوقية عالمياً. من ثم، يطلب أعضاء الشبكة العالمية بكل احترام:

1. أن تكف المفوضية السامية عن سياساتها الحالية الخاصة بالسعي إلى و/أو تلقي التمويل من الشركات.

⁷ انظر على سبيل المثال، منظمة الصحة العالمية "الأدلة الإرشادية بشأن تنفيذ المادة 5.3 من اتفاقية منظمة الصحة العالمية الإطارية حول تنظيم صناعة التبغ"، اعتمدت في مؤتمر الأطراف في دورته الثالث (قرار (7)FCTC/COP3). تنص الأدلة الإرشادية على الفصل بشكل شامل وفعال بين عملية تنظيم صناعة التبغ والمصالح التجارية والمصالح الأخرى الخاصة بصناعة التبغ.

⁸ ميثاق الأمم المتحدة، الفصل الرابع، مادة 17.2

⁹ انظر على سبيل المثال تمويل وميزانية المفوضية السامية لحقوق الإنسان.

¹⁰ انظر: <http://www.ohchr.org/EN/HRBodies/HRC/WGTransCorp/Pages/IGWGOntnc.aspx>

¹¹ من: <http://www.ohchr.org/EN/AboutUs/Pages/WhatWeDo.aspx>

2. إلى أن يتحقق ذلك أو في حال لم يحدث، أن تعلن المفوضية السامية علناً (1) اتفاق التمويل مع ميكروسوفت، (2) اتفاق المساعدات المجانية من ميكروسوفت، (3) السياسة الداخلية الحالية حول الشراكات مع قطاع الأعمال التجارية، و(4) عملية إيلاء العناية الواجبة والتقارير فيما يخص ميكروسوفت تحديداً.¹² في هذا الصدد، نرحب بأنه جاري مراجعة سياسة السرية الخاصة بهذه الاتفاقات من قبل المفوضية السامية. نقترح أن تكون عملية المراجعة الداخلية هذه شفافة وتشاركية، لفهم بواعث قلق المجتمع المدني الخاصة بممارسات هيمنة الشركات والتعاطي معها.

نشكركم على الاهتمام بشواغلنا هذه وبطلباتنا، ونثمن كثيراً الفرصة الحالية للحوار مع المفوضية السامية من منطلق التزامنا المشترك بتعزيز حقوق الإنسان.

توقيعات الفريق العامل

Above Ground (Canada)	Fédération internationale des droits de l'Homme (France)
Accountability Counsel (USA)	FIAN International
Action Contre Impunitie Pour Les Droits Humains	Foro Ciudadano de Participación por la Justicia y los Derechos Humanos (Argentina)
African Resources Watch (AfreWatch) (DRC)	Global Initiative for Economic, Social and Cultural Rights (GI-ESCR)
Al-Haq (Palestine)	Habi Center for Environmental Rights (Egypt)
Alternative ASEAN Network on Burma	Human Rights Law Network (India)
Arab NGO Network for Development (Lebanon)	Human Rights Law Resource Centre (Australia)
Asian Forum for Human Rights and Development (Thailand)	Inclusive Development International (USA)
Asian Indigenous Peoples' Pact (Thailand)	International Accountability Project (USA)
Asia Pacific Forum on Women, Law and Development (Thailand)	Justiça Global (Brazil)
Asociacion Pro Derechos Humanos (Peru)	Kenya Human Rights Commission
Association for Women's Rights in Development	Legal Resource Centre (South Africa)
Association of Environmental Lawyers of Liberia - Green Advocates	MiningWatch Canada
Center for Constitutional Rights (USA)	Movement for the Survival of the Ogoni People (Nigeria)
Center for International Environmental Law (USA)	Narasha Community Development Group (Kenya)
Centre for Applied Legal Studies (South Africa)	National Center for Advocacy Studies (India)
Centre for Human Rights and Development (Mongolia)	National Economic and Social Rights Initiative (USA)
Centro de Derechos Humanos de la Montaña Tlachinollan (Mexico)	National Fisheries Solidarity Organization (India)
Centro de Estudios Legales y Sociales (Argentina)	Natural Resources Alliance of Kenya
Centro Mexicano de Derecho Ambiental A.C (Mexico)	Network Movement for Justice and Development (Sierra Leone)
Chiadzwa Community Development Trust (Zimbabwe)	Observatorio Ciudadano (Chile)
Citizen News Service (India)	Organización Fraternal Negra Hondureña (Honduras)

¹² نشير لأن ميكروسوفت شركة كبيرة للغاية اقتصادياً وهي نافذة للغاية، وهي رقم 28 على قائمة أغنى 500 شركة في عام 2017، وتتجاوز أرباحها لعام 2016 83 مليار دولار. انظر: <http://fortune.com/fortune500/microsoft/> كما نشير لأن شواغل حقوق الإنسان سبق أن أثيرت بشأن ميكروسوفت. على سبيل المثال في 2013 زُعم أن ميكروسوفت سلمت رسال بريد إلكتروني مشفرة إلى هيئة الأمن القومي (استخبارات أمريكية) عن طريق برنامج بريزم، وكشف عن ذلك إدوارد سنودن (-<https://www.theguardian.com/world/2013/jul/11/microsoft-nsa>). في 2016 أمرت فرنسا ميكروسوفت بالكف عن جمع بيانات بشكل مفرط ثم استهداف الأفراد بالإعلانات دون موافقتهم (<https://www.theguardian.com/technology/2016/jul/20/france-microsoft-user-data-collection-privacy>). تقرير العفو الدولية "هذا هو ما نموت لأجله" (2016) يتهم ميكروسوفت وشركتا آبل وسامسونغ بـ "أسوأ أشكال عمل الأطفال" وانتهاكات أخرى من أجل إنتاج الإلكترونيات (<http://www.newsweek.com/apple-samsung-and-microsoft-linked-child-labor-abuse-claims-417313>).

Citizens for Justice (Malawi)	Otros Mundos Chiapas (Mexico)
Comite Ambiental en Defensa de la Vida (Colombia)	Posco Pratirodh Sangram Samiti (India)
Conectas Direitos Humanos (Brazil)	Project on Organizing, Development, Education and Research (Mexico)
Confederación Campesina Del Peru	Proyecto de Derechos Económicos, Sociales y Culturales (Mexico)
Consejo de Pueblos Wuxhtaj (Guatemala)	Red Internacional de Derechos Humanos (Switzerland)
Coordinadora Andina de Organizaciones Indígenas (Peru)	Rights and Accountability in Development (UK)
Corporate Accountability International (USA)	Sahmakum Teang Tnaut (Cambodia)
Defend Job Philippines	Tebtebba Foundation (Philippines)
The Democracy Center (Bolivia)	Terra de Direitos (Brazil)
Desarrollo, Educación Y Cultura Autogestionarios, Equipo Pueblo A.C. (Mexico)	Video Volunteers (India)
Due Process of Law Foundation (USA)	Zimbabwe Environmental Law Association
Equitable Cambodia	